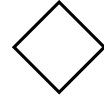


# دراسات الترجمة : البدائيات والمسارات وأسئلة المستقبل



## سامح فكري

طالما انشغل العقل العربي بسؤال الترجمة الذي ظل وما زال قريناً بسؤال النهضة وذلك منذ بدأ الوعي العربي يدرك أهمية الإنصات إلى صوتٍ آخر، والاستماع إلى كلمةٍ مغايرة تحمل فكرةً جديدة أو خبرة إنسانية مختلفة. وتباينت درجات هذا الانشغال تبعاً لتغير الظرف التاريخي وما يأتي به هذا التغير من أسئلةٍ أخرى كان لها من الأهمية أحياناً بحيث دفعت سؤال الترجمة إلى ذيل قائمة الأولويات. في كل الأحوال ظل سؤال الترجمة منحصراً في كم وكيف وآليات إنتاجنا للترجمة. لم تخرج القضايا التي طالما طرحناها في كتاباتنا وملتقياتنا التي خصصناها للترجمة عن سؤال الإنتاج: ماذا وكيف وكم نترجم؟ ما مدى جودة ما نترجم؟ من يترجم وبأي أدواتٍ أو تأهيل؟ وغيرها من الأسئلة التي تشي بوعي حاد بفجوة زمنية هائلة بيننا والآخر، وهي فجوة مازلنا منذ القرن التاسع عشر نلهث في اختصارها، فيما باتت هذه الفجوة تزداد اتساعاً على نحو يجعل من الترجمة مجرد طرف في

معادلة أكثر تعقيداً، وسؤال ضمن أسئلة كثيرة ومتشابكة يتوجب علينا التعامل معها جميعاً بنفس القدر من الاهتمام.

على الرغم من مشروعية سؤال الإنتاج بل وجدواه التي يصعب إنكارها، فإن أسئلة أخرى لا تقل أهمية باتت ملحة وفرضتها التغيرات المتسارعة التي اعترت العلاقات بين المجتمعات والشعوب والجماعات العرقية، فضلاً عن التعقيد الذي أصبح يسم كافة علاقات الثقافات والتواصل اللغوي بتجلياتها المختلفة، والتي لم تعد مقصورة على الترجمة الأدبية وحدها بل تباينت هذه التجليات وتعددت بحيث ضمت الكثير من الظواهر الترجمية/ الثقافية، التي تجاوز مداها الحدود الفاصلة بين كل من ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، التواصل الشفاهي والتواصل المكتوب، ترجمة الكلمة وترجمة الإنسان أو الجماعة العرقية<sup>(1)</sup>. هذا التعدد في تجليات الثقافة والترجمة صاحبه تغير في درجة الأهمية التي تحظى بها أشكال ووسائط الثقافة، فلم يعد مستغرباً الآن أن يكون الدور الذي يلعبه فيلم جماهيري مترجم في ابتناء صورة ما عن جماعة أو شعب أكثر تأثيراً وأوسع مدى من الدور الذي يضطلع به نص أدبي مترجم لكاتب(ة) مرموق(ة). كذلك لم تعد عمليات الترجمة التي تتم داخل مراكز استقبال طالبي اللجوء والراغبين في الحصول على جنسية دول العالم الأول نشاطاً هامشياً مهملاً، إذ تعكس هذه العمليات في تفاصيلها وإجراءاتها موقفاً ما من جانب صانع القرار في الدولة المضيفة إزاء الثقافات الأخرى، بل وفهماً معيناً للثقافة المضيفة ذاتها من حيث تكوينها وتجانسها.

هذا التعدد في أشكال ووسائط الثقافة من خلال الترجمة يتلزم أيضاً مع تعدد بواعث الترجمة وأهدافها. لما كانت الترجمة إجمالاً فعلاً سياسياً بالمعنى العام كما تؤكد منى بيكر في مقالها المنشور في هذا الملف، لم يعد بالإمكان النظر إليها بوصفها فعلاً تواصلياً محايداً يلعب فيه المترجم دور الوسيط غير المنحاز. إن كانت الترجمة من الناحية النظرية يبرجى لها أن تكون فعل تواصل يسعى إلى إحراز التفاهم بين ثقافتين، فالواقع اليومي ينفي ذلك، حيث تتحول الترجمة فيه إلى أداة يستثمر فيها أفراد ومؤسسات وجماعات ضغط متعددة بغرض تحقيق أهداف سياسية معينة، أو تغليب وجهة نظر أو طرح فكري ما على آخر.

هذا التعقد في أشكال الترجمة وبواعثها وتعدد الأفراد والمؤسسات والجماعات التي تسهم في إنتاجها وإشاعتها واستهلاكها يجعل الاكتفاء بسؤال الإنتاج أمراً غير مقبول. من هنا جاءت فكرة هذا الملف الذي لا ينفي أهمية سؤال الإنتاج، ولكن يطرح في الوقت ذاته سؤالاً مهماً آخر، ألا وهو

سؤال الفهم. إن رغبتنا في حيازة العقل الغربي واستجلاب ما أنتجه منذ فجر النهضة العربية أعاقتنا عن تأمل الترجمة بوصفها ظاهرة اجتماعية وثقافية، وربما دفعنا حرصنا على جودة ما تنتجه من ترجمات إلى اختزال الترجمة في مجرد فعل النقل من لغةٍ إلى أخرى. إن سؤال الفهم يستلزم منا طرح النظرة النفعية الاستخدامية للترجمة جانباً ومحاولة استكناه الترجمة وطبيعتها ودورها في تشكيل التراثات الأدبية وصياغة بنى فكرية جديدة وبناء تصورات معينة عن جماعاتٍ مختلفة، بل ودورها في تسويد مفاهيم سياسية وتهميش أخرى.

يأتي هذا الملف إذن محاولة جادة من مجلة فصول في التأكيد على حاجتنا إلى فهم الترجمة التي طالما مارسناها واشتبكنا مع مشكلاتها الإنتاجية المتعددة دون أن نتوقف كثيراً عند فهم ما فعلته وما زالت تفعله الترجمة بنا ودورها في صياغة تصوراتنا عن أنفسنا في علاقتنا بالآخر ووظائفها – الظاهر منها والمستتر – التي تقوم من خلالها ببناء وهدم جماعات ومؤسسات، وفي إحياء وإماتة أفكار وأزمنة وأدبيات معينة، وفي الدفع بكتابٍ إلى صدارة التراث الأدبي المعتمد وإسكات أصوات آخرين وتهميشهم. هذه المحاولة لتأمل الترجمة من زوايا نظر مختلفة لا تزعم لنفسها الإحاطة أو التمثيل الكامل لكافة التوجهات والتصورات التي تسود البحث في الترجمة في الوقت الحاضر، إذا ما أخذنا في الاعتبار التغيرات السريعة والمتلاحقة فيما يعرف الآن بدراسات الترجمة، وإنما هدفها أن تضعنا في مواجهةٍ مع العقل الغربي وما أنتجه من تصورات وبنى فكرية في محاولته الإجابة على سؤال الفهم. ومن هنا تنبع أهمية هذا الملف، فهو يضعنا بشكل مباشر<sup>(2)</sup> أمام بعض النصوص الهامة التي تعبر عن وضع دراسات الترجمة الآن والتوجهات الفكرية السائدة فيها.

### أسئلة البدايات:

إن الاهتمام بسؤال الفهم اتخذ شكلاً منهجياً في الغرب منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين<sup>(3)</sup>، حين سعى باحثون – انتمى معظمهم إلى حقول معرفية بعيدة نسبياً عن الترجمة من قبيل اللغويات التقابلية والأدب المقارن والدراسات الثقافية - إلى تطوير أطر نظرية وفرضيات وأساليب منهجية بهدف إرساء أسس حقلٍ معرفي جديد موضوعه الترجمة في تجلياتها المختلفة وبوصفها نشاطاً إنسانياً معقداً لا تشكل اللغة إلا أحد أبعاده. لم تكن أسئلة البدايات التي طرحها هؤلاء الباحثون – على بساطتها البادية – إلا تعبيراً عن رفض واضح لاختزال الترجمة في مجرد كونها ظاهرة لغوية

مجالاتها الوحيد هو النص الأدبي، ومن ثم لا ينبغي دراستها إلا باعتبارها فرعاً من اهتمامات حقول معرفية أخرى مثل اللغويات أو الأدب المقارن. بالقدر ذاته كانت هذه الأسئلة تعبيراً واضحاً عن الرغبة في توسيع أفق النظر في الترجمة والإحاطة بكافة تجلياتها وبواعثها ومؤثراتها. من هنا لم يكن سؤال التسمية للحقل المعرفي الجديد الذي يضع الترجمة في أفق نظري ومنهجي أرحب إلا انعكاساً لتلك الرغبة في كسر احتكار كل من اللغويات والأدب المقارن لدراسة الترجمة، كما كانت محاولات التسمية سعيًا لتأسيس استقلالية البحث في الترجمة من جهة وإبراز تعددية وتباين زوايا النظر في الترجمة من جهة أخرى.

على الرغم من المحاولات العديدة لتسمية هذا الحقل المعرفي – وهي محاولات تشي جميعها بفهم معين لطبيعة الترجمة وكيفية دراستها – فإن التسمية التي جاء بها جيمس هومز (1924-1986)، الشاعر والناقد الأدبي والباحث في تاريخ الأدب، في ورقة ألقاها في مؤتمر عقد في كوبنهاغن عام 1972 هي التي حظيت بالقبول من جماعة الباحثين والمشتغلين في هذا الحقل المعرفي. لم يكن من قبيل المصادفة أن يلقي هومز هذه الورقة في الملتقى الدولي للغويات التطبيقية ليعلن من داخل هذا المؤتمر ومن خلال ورقته التأسيسية المعنونة "اسم دراسات الترجمة وطبيعتها" استقلال الترجمة عن علم اللغويات، على اعتبار ما تطرحه من أسئلة بحثية وما تتوسل به من طرائق منهجية تميزها عن اللغويات. لم يخلُ ذبوع تسمية "دراسات الترجمة" بين المهتمين بدراسة الترجمة من دلالة. إن عدم القبول الذي حظيت به تسمية من قبيل "علم الترجمة" على سبيل المثال – خصوصاً في اللغة الإنجليزية – يشي بوعي الباحثين في هذا المجال بما تنطوي عليه لفظة "علم" في صيغة المفرد من دلالات قد لا تعبر بالضرورة عن الأفق الواسع للبحث الترجمي، إذ تشي لفظة علم بالحدود الإبيستيمولوجية والمنهجية الصارمة التي تفصل حقلاً بحثياً عن غيره من الحقول وتعوق مد الجسور بين الحقول المختلفة. لم تكن تسمية "دراسات الترجمة" وما حظيت به من قبول إذن إلا تعبيراً عن رغبة تنطوي على بعض المفارقة: فهي من ناحية تسعى إلى تأسيس شرعية لحقل معرفي جديد بعيداً عن حقول احتكرت البحث في الترجمة وفق أجندة بحثية معينة، ومن ناحية أخرى سعت هذه التسمية إلى جعل هذا النشاط البحثي غير منقطع الصلة بغيره من الأنشطة البحثية في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

لم تكن ورقة جيمس هومز إلا برنامجاً وضع فيه تصوره ورؤاه عن هذا الحقل المعرفي والمسارات المحتملة التي يمكن أن يتخذها. كانت هذه

الورقة كما وصفها هومز نفسه في نسخة معدلة من الورقة ذاتها نشرها عام 1987 "يوطوبيا بحثية"<sup>(4)</sup> disciplinary utopia حاول فيها صياغة رؤيته لطبيعة البحث في الترجمة، كما حاول أن يحدد الأولويات التي يجب على الباحثين مراعاتها في المستقبل، ساعياً إلى الاشتباك مع بعض العضلات التي رآها ستقف عائناً أمام مسار دراسات الترجمة وتحول دون تحقيق الأولويات التي حددها. لعل أهم هذه العضلات كما تصورها هومز هو الافتقار إلى إجماع عام على بناء هذا المبحث ومداه المعرفي والمفاهيمي. ومن ثم تركز جل اهتمامه في هذه الورقة على وضع تصور عن التوجهات الأساسية داخل حقل دراسات الترجمة، وتحديد طبيعة البحث ومدى القضايا التي يضطلع بها الباحثون داخل كلٍ من هذه التوجهات. يقوم هذا التصور على إرساء التقسيمات والتصنيفات المفاهيمية taxonomies التي تؤسس للحقول المعرفية الناشئة. من بين هذه التقسيمات الرئيسية ما يمايز من خلالها هومز بين دراسات الترجمة التطبيقية، ودراسات الترجمة النظرية، ودراسات الترجمة الوصفية، وغيرها من التصنيفات المفاهيمية الفرعية التي رأى هومز وجوب إرسائها لتسهيل مهمة الباحثين في هذا الحقل في المستقبل، ولتكون لهم بمثابة البرنامج البحثي الذي يتحركون وفقه.

إن كانت دراسات الترجمة قد خطت خطواتها الأولى للأمام بوصفها حقلاً معرفياً جديداً على يد جيمس هومز فإنها لم تلتزم تماماً بالمسار الذي رسمه لها في مقاله التأسيسي. إن التراكم المعرفي الذي أنجزته دراسات الترجمة منذ ألقى هومز ورقته في كوبنهاجن حتى الآن لم يكن ليتصوره، فحسبما يذكر ثيو هيرمانز "أصبحت دراسات الترجمة الآن أكثر تنوعاً وأكثر انفتاحاً مما قصد لها هومز"<sup>(5)</sup>، وأصبحت التقسيمات التي وضعها في برنامجه لدراسات الترجمة موضع تساؤل من جانب الكثير من الباحثين، وكان ذلك نتيجة طبيعية لإعادة صياغة تعريف الترجمة ذاتها في الثلاثين عاماً الأخيرة، وإعادة التفكير في طبيعة الظواهر الترجمانية وكيفية إخضاعها للبحث.

### الترجمة فعل ثقافي واجتماعي: تعدد المسارات

قد يكون من الصعوبة بمكان رصد المسارات المتعددة والمتشابكة التي اتخذتها دراسات الترجمة في الثلاثين عاماً الأخيرة منذ أعطاها جيمس هومز اسماً عام 1972، ومن ثم سأكتفي في هذا الحيز بإلقاء الضوء على بعض التوجهات التي ظهرت خلال هذه الفترة الزمنية مع التركيز على

التوجهات السائدة الآن، خصوصاً التي تمثلها مجموعة المقالات المنشورة في هذا الملف.

إن أهم التحولات التي حدثت في دراسات الترجمة على مدار عمرها القصير نبعت من وعي عام لدى المشتغلين بالبحث في الترجمة بأنها جزء من نشاط اجتماعي وثقافي، ومن ثم وجب النظر إليها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية المتقاطعة. طوال عقدي الخمسينيات والستينيات انشغل معظم الباحثين في الترجمة – وجلهم جاء من علوم اللغة من أمثال رومان ياكوبسون ويوجين نايدا وبيتر نيومارك – بتحديد وحدة دراسة الترجمة، فتارة يركزون على المفردة، وتارة على الجملة وفي أواخر السبعينيات ظهرت مجموعة أخرى من الباحثين رأت أن الترجمة لا يمكن فهمها وتحليلها إلا على مستوى النص إجمالاً. إن هذه الاجتهادات جميعاً على تباين توجهاتها حصرت الترجمة في فعل اللغة. على النقيض من هذه المحاولات برزت محاولات أخرى منذ أوائل السبعينيات رأت أن الثقافة هي المجال الحيوي الذي يتم فيه إنتاج الترجمة وتلقيها، وهو ما يعني أن أية دراسة جادة لظاهرة الترجمة لا يمكن أن تتجاهل هذا المجال الحيوي. من بين هذه المحاولات النظرية التي تعبر عن هذا الاتجاه ما أسماه إيتامار إيفن زوهار (1993)، الأستاذ في جامعة تل أبيب، بنظرية النسق المتعدد polysystem theory الذي يقصد به النسق الأدبي داخل أية ثقافة، وهو نسق متعدد بمعنى أنه يتضمن داخله مجموعة أنساق أخرى تشمل الأجناس الأدبية التي تتراتب داخل النسق المتعدد حسب أهميتها في لحظة زمنية ما. ويرى إيفن زوهار أن الترجمة (وهو هنا يركز على الترجمة الأدبية) لا يمكن فهمها ودراستها إلا باستكناه علاقتها مع الأجناس الأدبية داخل النسق الأدبي المتعدد. وتقاس أهمية الترجمة داخل أي نسق أدبي – حسبما يرى إيفن زوهار – وقدرتها على التجديد فيه على الموقع الذي تشغله داخل النسق المتعدد من غيرها من الأجناس الأدبية، فإذا شغلت الترجمة مكان المركز أصبحت أكثر قدرة على التغيير في النسق الأدبي المتعدد بل وتحدي المواضع الأدبية المستقرة فيه، أما إذا شغلت الترجمة هامش النسق المتعدد باتت عاجزة عن التغيير، بل وامتثلت للمواضع الأدبية السائدة.

كان لمساهمات إيفن زوهار – على الرغم مما انطوت عليه من ثغرات نظرية ومنهجية – دور مهم في توجيه مسار دراسات الترجمة في الثلاثين عاماً الأخيرة، وذلك من خلال تأثيره في عدد من الباحثين الذين طوروا طروحاته محاولين ملء الفجوات التي تضمنتها إسهاماته. من بين هؤلاء جدعون توري الذي كتب رسالته للدكتوراه تحت إشراف إيفن زوهار

واقترن اسمه بعد ذلك بتوجه مهم في دراسات الترجمة وهو دراسات الترجمة الوصفية. أكد توري على ما تلقاه عن أستاذه من أهمية دراسة ظاهرة الترجمة داخل النسق المتعدد الذي تنتمي إليه، وإن كان أضاف إلى منجز زوهار الكثير من الضوابط المنهجية. أهم ما أنجزه توري في دراسات الترجمة – فضلاً عن تأكيده على أهمية الابتعاد عن إصدار أحكام قيمة على الترجمة من خلال محاولة فهمها داخل إطار الثقافة التي أنتجت داخلها – هو مفهوم "معايير الترجمة" الذي وفر له أداةً منهجية مكنته من رصد وتحليل السلوك المعياري normative behaviour لجماعة المترجمين داخل ثقافة ما وفي لحظة زمنية بعينها. لاقى مفهوم معايير الترجمة منذ أن طرحه توري بشكل مفصل في كتابه المعنون دراسات الترجمة الوصفية وما بعدها المنشور عام 1995 قبولاً كبيراً لدى الكثير من الباحثين لما وجدوه في المفهوم من قدرة على تفسير قرارات وخيارات المترجمين في إطار الأداء المتوقع والمقبول منهم في اللغة والثقافة التي يترجمون فيها.

على الرغم مما أضافه مفهوم معايير الترجمة إلى الجهاز المفاهيمي الخاص بدراسات الترجمة، فإنه طرح بعض العضلات التي التقطها جيلٌ تالٍ من الباحثين ليعملوا عليها ويدفعوا بدراسات الترجمة في اتجاه جديد. أهم المشاكل المنهجية التي ينطوي عليها مفهوم معايير الترجمة هو تأكيده على فكرة السلوك المعياري لجماعة المترجمين على حساب فاعلية المترجم الفرد، وهي المشكلة التي تناولها باحثون لاحقون ركزوا جل اهتمامهم على فرادة الاختيارات التي يقوم بها المترجمون، بل وتحديدهم لما يعتبر في ثقافتهم معايير ترجمة متفقاً عليها. المشكلة الثانية التي يطرحها مفهوم المعايير هو الصعوبة الإجرائية المقترنة بتحديد ما يعد "معيّاراً للترجمة"، فلكي يصل الباحث إلى أن سلوكاً ترجمياً ما يشكل سلوكاً معيارياً لا بد من الاستناد إلى كم هائل من دراسات الحالة التي يستطيع الباحث أن يؤسس عليها حكمه بأن اختيار لفظة ما دون أخرى أو أسلوباً ما دون غيره هو المعيار السائد لدى جماعة المترجمين في ثقافة معينة وفي زمن محدد. أيضاً ينطوي مفهوم المعايير على إشكالٍ يمكن التعبير عنه في مجموعة من التساؤلات: هل لهذه المعايير وجودٌ موضوعي مستقلٌ عن ذات الباحث الذي يقوم باستعادتها من خلال فحصه لترجمات عديدة؟ بمعنى آخر كيف نضمن أن ما يسميه الباحث معياراً للترجمة ليس سوى ما يتصور هو أنه معيار؟

من بين الباحثين الذين أولوا مفهوم "معايير الترجمة" اهتمامهم واشتبكوا مع ما يطرحه من معضلات منهجية وإجرائية ثيو هيرمانز الأستاذ بجامعة لندن الذي ارتبط اسمه بمجموعة الباحثين الذين برزوا في منتصف

الثمانينيات والتفوا حول أعمال جدعون توري وعملوا على تطويرها وتطبيقها على دراسات حالة في تراثات ثقافية ولغات مختلفة. عرفت هذه المجموعة من الباحثين باسم "مدرسة التحوير" نسبة إلى كتاب حرره هيرمانز عام 1985 بعنوان *تحوير الأدب: دراسات في الترجمة الأدبية* The Manipulation of Literature وضم دراسات لتوري وعدد آخر من الباحثين من هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة، خصوصاً من جامعة واريك التي أنجز فيها هيرمانز رسالته للدكتوراه وزامل فيها باحثة أخرى انتمت هي الأخرى إلى مدرسة التحوير وهي سوزان باسنيث. حدد هيرمانز في مقدمته لهذا الكتاب ما يمكن اعتباره مانيفستو مدرسة التحوير، الذي أكد فيه على أهمية مفهوم "معايير الترجمة"، وإن أكد فيه أيضاً على ضرورة دعم هذا المفهوم النظري بدراسات حالة تدعمه أو تدحضه؛ يقول هيرمانز في مقدمة كتابه:

ما يشترك فيه هؤلاء جميعاً [أي مجموعة الباحثين المشاركين في الكتاب] باختصار هو نظرتهم إلى الأدب بوصفه نسقاً معقداً ودينامياً، وقناعتهم بلزوم وجود علاقة تفاعل متواصلة بين النماذج النظرية ودراسات الحالة العملية، وتبنيهم لمنهج في دراسة الترجمة الأدبية يكون وصفيًا، ومتوجهاً نحو الثقافة التي يترجم إليها، ووظيفياً ونسقيًا. كما يشترك هؤلاء أيضاً في اهتمامهم بالمعايير والمحددات التي تحكم إنتاج الترجمات وتلقيها، واهتمامهم بعلاقة الترجمة بأشكال أخرى من إنتاج النصوص، وكذلك اهتمامهم بدور ومكانة الترجمات داخل أدب ما، ودورها في العلاقة التفاعلية بين الآداب وبعضها البعض<sup>(6)</sup>.

ما يلفت الانتباه هنا هو اهتمام هيرمانز بالحضور الفاعل للترجمة في اللغة/الثقافة الهدف من خلال التركيز على دراسات الحالة التي تبرز الصوت الخاص للمترجم الذي يلزم فعل الترجمة، بغض النظر عن معايير الترجمة السائدة، لا سيما معيار "الأمانة للنص والمؤلف الإصليين". يواصل هيرمانز في مقاله المنشور ضمن هذا الملف (والذي نشر عام 2002 ضمن مجموعة مقالات ضمها كتاب بعنوان *دراسات الترجمة: رؤى حول مبحث معرفي ناشئ*) ما كان أولاه اهتمامه في أبحاث أخرى حول حضور المترجم في عملية الترجمة. يشترك هيرمانز في هذا المقال مع التصورات السائدة عن الترجمة في المجال العام والتي ترى فيها فعلاً محايداً يلتزم فيه المترجم الصمت لكي يُسمع فقط صوت المؤلف، منتجاً في النهاية نصاً يشف عن النص الأصلي ويؤكد على حضوره على حساب غياب المترجم. ينفي



هيرمانز هذا التصور داخضاً إياه من خلال مجموعة من حالات الترجمة التي تبرز تعدد الأصوات داخل نص الترجمة، وهذا التعدد لا يرجع فقط إلى حضور المترجم، إنما يرجع أيضاً إلى علاقات التناص التي يدخل فيها نص الترجمة مع نصوص أخرى في الثقافة الهدف وتستدعي مؤلفين آخرين من الثقافة المترجم إليها. كل ذلك يجعل من نص الترجمة على حد تعبير هيرمانز "نصاً هجيناً"، وهو ما يجعل مقولتي الأمانة والخيانة غير صالحتين لفهم نص الترجمة. لا يكتفي هيرمانز في مقاله بعرض المفارقات التي تنطوي عليها الترجمة بوصفها عملية ومنتجاً نهائياً، لكنه يعرض أيضاً للإشكاليات المتعلقة بدراسات الترجمة ذاتها وذلك في فعل نقدي ذاتي لطبيعة البحث في دراسات الترجمة والعمليات المعرفية الملازمة له وشروط امتلاك المعرفة في هذا الحقل المعرفي. أهم ما يخلص إليه هيرمانز هو قوله بضرورة النظر ملياً في العلاقة بين الباحث في هذا المجال وموضوع بحثه، وهي علاقة لا تحكمها موضوعية مزعومة – كما رأى الكثيرون ممن تبنا منهج الدراسات الوصفية للترجمة – وإنما هي علاقة يعد الباحث طرفاً أصيلاً فيها، وتورط ذاتية الباحث في عمليات التوصيف والتحليل والتفسير لظواهر الترجمة المختلفة أمرٌ لا ينبغي أن يلام عليه، وإنما عليه أن يكون واعياً به. الباحث في دراسات الترجمة – حسبما يرى هيرمانز – هو ذاته يقوم بفعل ترجمة يحاول من خلاله أن يعطي دلالة ومعنى للظاهرة التي يدرسها من خلال تعيينها بأدوات مفاهيمية معينة ووصفها بلغة ومواضع أكاديمية محددة، وهو ما يعني أن الظاهرة تفقد وجودها الموضوعي أثناء البحث وتصبح رهناً لتصورات الباحث وأدواته وتتلون برؤاه وأجندته البحثية.

لم يكن ثيو هيرمانز وحده الذي التفت إلى مسألة حضور المترجم في الترجمة، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الفائت ظهور العديد من الباحثين الذين أولوا هذه المسألة اهتمامهم، ولكن ربما أشهرهم على الإطلاق هو الباحث الأمريكي لورانس فينوتي الأستاذ بجامعة تيمبل الذي يعد كتابه *خفاء المترجم: تاريخ للترجمة* (الذي نشرت طبعته الأولى عام 1995) من أهم الكتابات التي ظهرت في حقل دراسات الترجمة بهدف مساءلة تصوراتنا التقليدية حول الترجمة، وعلى رأسها فكرة وجوب حياد المترجم أو غيابه في عملية الترجمة. يحدد فينوتي في كتابه ما يقصده بمفهوم خفاء المترجم كالتالي:

"الخفاء" هو المصطلح الذي أستخدمه لوصف موقف المترجم ونشاطه في الثقافة الأنجلو-أمريكية المعاصرة. والمصطلح يشير

إلى ظاهرتين يؤثر أحدهما في الآخر: الأولى تتعلق بالأثر الإيهامي الذي يحدثه المترجم في خطاب الترجمة من خلال معالجته الخاصة للغة الإنجليزية؛ أما الظاهرة الثانية فتتعلق بالطريقة التي تمارس بها قراءة الترجمات وتقييمها، وهي طريقة طالما سادت في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. إن النص المترجم، سواء كان نثراً أو شعراً، قصة أو غيرها، يحكم عليه بالقبول من جانب الناشرين، وكتاب المراجعات النقدية والقراء عندما تكون قراءته سلسلة، لا وجود فيها لسمات لغوية أو أسلوبية غريبة، مما يجعل النص يبدو شفيفاً، موحياً بأنه يعكس شخصية الكاتب الأجنبي أو قصده أو المعنى الجوهرى للنص الأجنبي – موحياً، بكلمات أخرى، أن الترجمة ليست ترجمة في واقع الحال، وإنما "الأصل"<sup>(7)</sup>.

يقوم مشروع فينوتي في كتابه خفاء المترجم على رصد هذا التصور عن وضعية المترجم سواء في إنتاجنا للترجمة أو في قراءتنا لها، ويرى أن هذا الأثر الإيهامي الذي يخلقه المترجمون في خطابهم، ويقبله جمهور القراء في تلقيهم للترجمة قد حال دون فهم الدور الحقيقي الذي تلعبه الترجمة في صياغة التاريخ الأدبي للثقافة المترجم إليها. ويعود فينوتي في مقاله المترجم ضمن هذا الملف عن "الترجمة وجماعات التلقي واليوتوبيا" إلى الطرح ذاته مؤكداً على فاعلية المترجم وحضوره في الثقافة الهدف مهما كانت محاولاته في محو بصمته من الترجمة. أهم ما يلفت الانتباه في مقال فينوتي هنا هو ما يخلص إليه من قدرة الترجمة على خلق جماعات تلقّ جديدة في اللغة/الثقافة المترجم إليها. إن المترجمين بما يطبعون به نصوصهم من سمات لغوية وجمالية محلية يصبحون قادرين ليس فقط على مخاطبة جماعات تلقّ قائمة، وإنما استشراف، بل وخلق جماعات تلقّ جديدة.

إضافة إلى الأمثلة العديدة التي يذكرها فينوتي من ترجمات أدبية نقلت من الإيطالية إلى الإنجليزية تؤكد على هذه الفكرة، أسوق مثلاً واحداً من تاريخ الترجمة للمسرح في مصر. يعرف المهتمون بتاريخ المسرح المصري أنه قام على أكتاف الترجمة التي كانت في مراحلها الأولى تستهدف عامة المصريين الذين لم يكن يعنيه من مسرحيات شكسبير أو مولير المترجمة سوى أمرين: النهاية السعيدة التي توقعوها ولم يكونوا ليقبلوا بدلاً عنها بغض النظر عن كون المسرحية المترجمة مأساة أو ملهة؛ والأمر الثاني هو عدد الوصلات الغنائية التي يؤديها الشيخ سلامة حجازي مثلاً الذي اشتهر بتمثيل دور هاملت في العقد الأول من القرن العشرين في

نسخة غنائية ميلودرامية من ترجمة طانيوس عبده. لم تكن مسألة الأمانة/الخيانة لشكسبير أو غيره من الكتاب المترجمين في حسابان هذا الجمهور الذي عرف مترجمو هذه الفترة كيف يخاطبونه. ظل هذا الجمهور من عامة المصريين هو جماعة التلقي الوحيدة التي اعتمد عليها مترجمو المسرح منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين حين بدأ الشاعر والمترجم المسرحي خليل مطران (1872-1949) في إنتاج ترجماته لمآسي شكسبير ليقدمها جورج أبيض (1880-1959) على مسرحه. في عام 1911 انتهى مطران من أولى هذه الترجمات وكانت ترجمته لعطيل واستمر بعدها يتعاون مع أبيض حتى قدم آخر ترجمة له وكانت ترجمته لتاجر البندقية عام 1922. طوال هذه السنوات كان الجمهور الرئيسي لترجمات مطران من الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة ممن لديهم قدر لا بأس به من التعليم والثقافة. فضلاً عن هذا الجمهور فقد ظلت ترجمات مطران طوال تسع سنوات تشكل جماعة تلقى جديدة لم تكن موجودة قبله، ألا وهي جماعة النقاد وكتاب المراجعات النقدية المسرحية الجادة. حتى عشرينيات القرن العشرين لم يكن هناك كتابة نقدية عن المسرح وترجمته يعتد بها إلى أن شرع الكاتب والناقد المسرحي محمد تيمور (1892-1921) في كتابة سلسلة من المقالات الأسبوعية نشرت في مجلة *السفور* عام 1920 أسماها "محاكمة مؤلفي الروايات التمثيلية". اتخذت هذه المقالات شكلاً قصصياً تخيل فيها تيمور وجود محاكمة، المتهمون الرئيسيون فيها هم المشتغلون بالمسرح في ذلك الوقت من مؤلفين ومخرجين وممثلين، ولم يفته أن يضم إلى هؤلاء مترجمي المسرح أيضاً فجاءت عريضة الاتهام مشتملة على اسمي فرح أنطون وخليل مطران. كانت التهمتان اللتان وجهتا إلى هذين المترجمين والحُكمان المختلفان اللذان نالاهما في نهاية سلسلة المقالات تعبيراً عن نشأة جماعة تلقى جديدة للمسرح وترجمته تتبنى معايير تقييم جديدة كان لخليل مطران دور كبير في إرسائها من خلال ترجماته. كانت تهمة فرح أنطون هي إدخال بدعة الاقتباس التي عمد من خلالها إلى "الروايات الفودفيلية القديمة وترجمتها ترجمة غريبة عجيبة مشوهة، نصفها عامي والنصف فصيح وخلطها ببعض نكات سورية"<sup>(8)</sup>. وكان الحكم الذي ناله أنطون عن هذه التهمة أن يحرم من الاشتغال بفن الاقتباس مدة عشر سنوات، وهي الفترة التي تكفي الجمهور المصري لنسيان هذا النوع العقيم من الترجمة<sup>(9)</sup>. على النقيض من ذلك كانت تهمة خليل مطران أنه لم يترجم من مسرحيات شكسبير حتى ذلك الحين سوى ثلاث مسرحيات رغم قوة ومتانة ترجماته حسبما جاء في

الاتهام الموجه إليه الذي برئ منه مطران مع تشجيعه على مواصلة الترجمة. إن القراءة المتفحصة لهذه المقالات ترينا الدور الكبير الذي لعبته ترجمات مطران في تكوين الجيل الأول من نقاد المسرح. من أوضح التأثيرات التي تركها مطران في وعي هذا الجيل الذي شكل جماعة تلقى جديدة هو توقيير المؤلف الأصلي وإعطاء نصه أولوية على توقعات الجمهور، ومن ثم لم يكن من قبيل المصادفة في هذه المحاكمة المتخيلة أن تتألف لجنة القضاة من موليير وكورني وجيته ويرأسها شكسبير، فالمؤلفون هنا هم الذين يحاسبون المترجمين على ما يأتونه من تقصير. ولم يترسخ مبدأ الولاء للمؤلف الأصلي إلا مع ظهور ترجمات مطران.

### الترجمة فعل سياسي: أسئلة الحاضر وتحديات المستقبل

إن التطورات الحادثة في دراسات الترجمة منذ عقد التسعينيات حتى الآن لم تنفصل عن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت على المشهد الثقافي والاجتماعي خلال تلك الفترة. على الرغم من أن الإنجاز الأكبر الذي حققته دراسات الترجمة منذ إيفن زوهار هو ربط الترجمة بالثقافة والنظر إليها بوصفها مرآة للثقافة التي تنتج فيها، فقد ظهرت أصوات منذ أواخر التسعينيات واستمرت حتى الآن رفضت فكرة أن تكون الترجمة مجرد انعكاس لممارسات ثقافية. إن كانت الترجمة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة التي تنشأ فيها – حسبما رأت هذه الأصوات – فهي لا يمكن أن تكتفي بأن تكون انعكاساً لمشكلات تلك الثقافة، بل يمكنها أن تكون جزءاً من الحل أيضاً. من هنا ظهرت العديد من التوجهات البحثية التي اهتمت برصد ظواهر الترجمة التي تتخربط في المجال السياسي والاجتماعي العام بغرض الاشتباك مع أفكار ومسلمات بعينها بغية مساءلتها وطرح بديل عنها. إن ما أسماه فينوتي بالترجمة المقاومة والتي كان يقصد بها الترجمة التي تخرج عن المواضع الجمالية واللغوية المقبولة في ثقافتها يكتسب لدى توجهات أخرى ظهرت في حقبة التسعينيات معنى سياسياً صريحاً. أشير هنا على وجه الخصوص إلى الإسهامات التي طرحها باحثون في إطار ما سمي لاحقاً بالتوجهات الجنسوية وما بعد الكولونيالية في دراسات الترجمة. الترجمة في سياق هذين التيارين لا يمكن أن تكون محايدة، ولا يمكن أن يكون المترجم فيها غائباً أو أن يكون ظهوره في الترجمة لمجرد تسجيل حضور لغوي/بلاغي، بل إن دور المترجم هنا لا يختلف كثيراً عن دور الناشط السياسي الذي لا يعبأ بما هو مستقر من ممارسات سياسية واجتماعية، بل يبادر إلى مواجهتها وتغييرها إن أمكن.

لم يكن من المستغرب في ضوء هذا الفهم السياسي لدور الترجمة أن يهتم الكثير من الباحثين والباحثات بعلاقة الترجمة بالجنوسة والدور الذي تلعبه الترجمة في مواجهة العلاقة التراتبية بين الرجل والمرأة. من هنا ظهر العديد من المشروعات البحثية - ومعظمها صدر عن مراكز بحثية في كندا - التي ركزت من ناحية على إعادة قراءة تاريخ الترجمة من وجهة نظر نسوية تسعى إلى إلقاء الضوء على دور المترجمات في صياغة التاريخ الأدبي والدور الذي لعبه في استخدام الترجمة كوسيلة لإسماع أصواتهن فيما يتعلق بوجودهن في المجتمع وفيما يتعلق بتصوراتهن عن ذواتهن وعن أدوارهن في مقابل الدور الذي يلعبه الرجل. من بين المقالات المنشورة في هذا الملف ترجمة لإحدى مقالات الناقدة التفكيكية جاياتري سبيفاك التي تؤكد فيه على الدور الذي يمكن أن تلعبه الترجمة ليس فقط في تفكيك اللغة وإنما في تفكيك كافة أشكال التراتب الاجتماعي من رجل/ امرأة، وعالم أول/ عالم ثالث، ومستعمر/ مستعمر.

لعل اللافت للانتباه في الكثير من مشروعات الترجمة التي تتبنى هذه الرؤية للترجمة بوصفها نشاطاً سياسياً هو وعيها بالدور الذي تلعبه، بل وصراحتها في الإفصاح عن هذا الدور للقارئ دون حاجة إلى تبرير موقفها أو خوف من الاتهام بخيانة المؤلف. والمثال الأوضح هنا هو ما ذكرته سوزان دي لوتبينير وود في مقدمة ترجمتها لرواية ليز جوفان بعنوان *خطابات من آخر*. تقول دي لوتبينير وود في مقدمة الترجمة:

إن ترجمتي ليست سوى نشاطٍ سياسي يستهدف جعل اللغة تتكلم نيابة عن المرأة، ومن ثم فإن توقيعي على هذه الترجمة يعني أنني استخدمت كل استراتيجياتي بهدف جعل الهوية الأنثوية ظاهرة في اللغة<sup>(10)</sup>.

إن الاهتمام بالفعل السياسي الذي تنطوي عليه الترجمة شكل جزءاً أساسياً من اهتمامات العديد من الباحثين والباحثات في الوقت الحاضر. من بين هؤلاء باحثتان من أصل مصري هما منى بيكر ومiriam سلامة كار اللتان تشتغلان بالتدريس في جامعتي مانشستر وسالفورد بالمملكة المتحدة. تركّز اهتمام بيكر ومن بعدها Miriam كار على دور الترجمة في المواقف السياسية والاجتماعية التي تدخل الترجمة فيها طرفاً في صراع ما. في هذا الإطار أصدرت منى بيكر عام 2006 كتابها المهم بعنوان الترجمة والصراع، كما نظمت Miriam كار مؤتمرين عامي 2005 و2006 عن الموضوع نفسه ونشرت الأوراق المقدمة في المؤتمرين في كتاب بعنوان: *ترجمة الصراع* صدر عام 2007. تنطلق الباحثتان في تصورهما عن علاقة

الترجمة بأشكال الصراعات المختلفة، من رفض تام لتصوير ساذج عن الترجمة طالما ساد كتاباتنا ومؤتمراتنا عن الترجمة، وهو تصور يرى في الترجمة وسيلة لمد الجسور بين الشعوب والثقافات، ووسيطاً محايداً موضوعياً يمكن أن يسهم في تحقيق التفاهم والتعايش بين تلك الثقافات. الجديد في إسهام منى بيكر على وجه الخصوص هو استلهاها أداة بحثية من علم الاجتماع وهي مفهوم السردية أو المروية الذي تستخدمه في رصد وتحليل الآليات التي يتبعها المترجمون في تشكيل وصياغة الترجمة بحيث تخدم وجهة نظر أو سردية ما ذات طابع سياسي أو اجتماعي والبواعث التي تحركهم من أجل تبني سردية ما وتدفعهم بالضرورة لاتخاذ موقف معين من النص الذي يترجمونه.

إن استعارة منى بيكر لمفهوم السردية من علم الاجتماع ليس سوى مثالٍ لعدد من الأبحاث في الوقت الحاضر تحاول أن تحقق هدفين أراها ما زالا صالحين لمستقبل دراسات الترجمة وهما تحطيم الأفكار المغلوطة عن الترجمة وتبيان ما بها من تبسيط واختزال لظاهرة معقدة تعقيد الثقافة والمجتمع والسياسة، والهدف الثاني هو محاولة استلها نماذج وأدوات بحثية من حقول معرفية أخرى تسمح للباحثين بأن يروا ما عجزت النماذج البحثية القديمة عن رؤيته. أضيف إلى هذين الهدفين هدفاً ثالثاً أراه – ويراه معي العديد من الباحثين – من بين أولويات أجندة البحث في المستقبل القريب لدراسات الترجمة، وأقصد هنا الحاجة إلى مساهمة باحثين من تراثات ثقافية خارج الدائرة الثقافية الغربية، وهي حاجة ليس فقط إلى كسر احتكار الغرب لهذا الحقل المعرفي، بل هي حاجة أيضاً إلى صياغة تصورات مغايرة عن الترجمة تستند إلى دراسات حالة تختلف في طبيعتها وبواعثها وآلياتها وشروط إنتاجها عن حالات الترجمة داخل التراث الغربي.

إن هذا الملف ليس سوى خطوة أولى في طريق شاق مرماه الإجابة عن سؤال الفهم. وكون دراسات الملف كلها قائمة على ترجمة لأبحاث أنتجت خارج العربية لا يدل إلا على حاجتنا إلى الانخراط بجدية في هذا الحقل المعرفي، وتمثل أسئلته ومفاهيمه ونماذجه النظرية، ساعين إلى الاشتباك النقدي معها، منطلقين من معرفة وثيقة بتراث الترجمة لدينا، والأسئلة المائزة التي يطرحها علينا هذا التراث. إن هذا الملف لم يكن ليخرج إلى الوجود لولا الدعم الدائم الذي وجده من الأستاذة الدكتورة هدى وصفي وفهمها لأهمية ودلالة القضايا المطروحة هنا. كذلك لا يفوتني أن أشكر الزملاء المترجمين الذين أسهموا في نقل المقالات، وعانوا في سبيل ذلك مشقة البحث عن مفاهيم لم يستقر معظمها بعد في العربية.

## الهوامش :

(1) أشير هنا على وجه الخصوص إلى عمليات الترجمة التي تتم داخل مراكز استقبال اللاجئين في دول العالم الأول وما يسمى بالترجمة المجتمعية community interpreting والتي يصبح فيها نص الترجمة هو الفرد ذاته بما يحمله من أفكار وموروثات وبما يحمله معه من مشكلات يأتي بها إلى العالم الأول طالباً قبوله وإدماجه في بيئة ثقافية جديدة؛ وآليات القبول في الثقافة المضيفة هنا تنطوي غالباً على محاولة ترجمة هذا الفرد ذاته بحيث يصبح مفردة تأخذ مكانها داخل نص ثقافي جديد. تعد عمليات الهجرة عموماً في هذا السياق، بوصفها انتقالاً في المكان من نص ثقافي إلى آخر، شكلاً من أشكال الترجمة.

(2) لا بد من الإشارة هنا إلى محاولات سابقة ومهمة لتقديم دراسات الترجمة لقراء العربية، وأخص من هذه المحاولات كتاب الدكتور محمد عناني بعنوان *نظرية الترجمة الحديثة: مدخل إلى بحث دراسات الترجمة* (2003)، وما أورده الباحثان ميجان الرويلي وسعد البازعي عن دراسات الترجمة في كتابهما *دليل الناقد الأدبي* (2000). كذلك أشير إلى ما يقوم به المركز القومي للترجمة الآن من ترجمة بعض الكتابات الوثيقة الصلة بدراسات الترجمة. ولا يفوتني أيضاً أن أشير إلى محاولة أخرى سابقة وهي المحاولة الجادة والأصيلة للاشتباك مع الفكر الغربي حول الترجمة، التي قام بها الباحث المغربي الدكتور طه عبد الرحمن في كتابه *فقه الفلسفة: الفلسفة والترجمة* (1995).

(3) هذا لا ينفي وجود كتابات عن الترجمة سبقت هذا التاريخ في كل الثقافات واللغات. والمقصود هنا أن التفكير المنهجي حول الترجمة باعتبارها موضوعاً للبحث الجاد داخل الإنسانيات لم يبدأ إلا في هذا التاريخ.

(4) Holmes, James. 1987. "The name and nature of translation studies". *Indian Journal of Applied Linguistics* 13 (2): 9-24, p. 11.

(5) Hermans, Theo (ed.). 2002. *Crosscultural Transgression: Research Models in Translation Studies*. Manchester: St. Jerome Publishing, p. 1.

(6) Hermans, Theo (ed.). 1985. *The Manipulation of Literature: Studies in Literary Translation*. London: Croom Helm, pp: 10-11.

(7) Venuti, Lawrence. 1995. *The Translator's Invisibility: A History of Translation*. London and New York: Routledge, p. 1.

(8) انظر سلسلة توثيق التراث المسرحي، الجزء التاسع، 1919-1920، الصادرة عن المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية، ص 298-299.

(9) نفس المرجع، ص 302.

(10) النص مأخوذ من كتاب شيري سيمون، ص 15:

Simon, Sherry. 1996. *Gender in Translation: Cultural Identity and the Politics of Transmission*. London and New York: Routledge.